المقاصدية ورهانات التدافع بين الحداثيين والإسلاميين الإصلاحيين بالمغرب: محاولة في فهم تأويلية الجابري

عز الدين العزماني

azmani_azdin@yahoo.fr

باحث في النظرية السياسية والفكر الإسلامي

جامعة القاضي عياض/مراكش

يمكننا التعبير عن الفهم التالي لخلاصات الجابري عبر تركيب شمولي لعناصر مشروعه الفكري، وذلك من حيث أنه ينظر إلى أن عقل الثقافة العربية ليس بالعقل المتجانس، وإنما يتفرع في الحقيقة إلى ثلاثة عقول(العقل البياني، العقل البرهاني، العقل العرفاني)، وهو ما أنتج مصادمات غير هينة بين الأنظمة المعرفية، كان أخطرها –في رأي الجابري– تراجع العقل البرهاني أمام العقل البياني الذي عرفه العالم العربي –الإسلامي منذ عهد الانحطاط حتى العصر الحديث– ذلك التصادم الذي أطلق عليه الجابري اسم "أزمة الأنظمة المعرفية الثلاث" حيث اختطلت المفاهيم واشتبكت المسائل وتصادمت الرؤى والاستشرافات داخل الثقافة العربية الإسلامية، وهو ما تجسد على وجه الخصوص في لحظة الغزالي التي يعتبرها الجابري "لحظة التداخل التلفيقي" لنظم المعرفة بامتياز!!، وهو ما احتاج عند الجابري إلى إعادة التأسيس والبنينة، بما هي ضرورة ملحة من ضرورات تجديد الفكر العربي، ذلك التجديد الذي لن يتحقق إلا بالممارسة العقلانية في شؤون الفكر والحياة، ولكن في مقدمة ذلك ممارسة العقلانية النقدية على التراث(1) ، وفي هذا المستوى فإنه لا بداية من الصفر –يؤكد الجابري– وإنما من داخل التراث نفسه "لابد من الانتظام في عمل سابق"[...] أعني في التراث فما تبقى مت تراثنا الفكري الاجتهادي قابل لأن ننتظم فيه في عملية التجديد والتحديث المطلوب(2) وهي الجوانب التي حاول الجابري أن يبرزها في المشروع الثقافي الأندلسي من خلال ثلاث نماذج (ابن رشد، ابن خلدون، الشاطبي...) في أفق دخول ما يسميه "عصر تدوين جديد" وتحقيق الاستقلال التاريخي للذات العربية.

ومن حق الباحث في مشروع الجابري المتعدد الأبعاد، الثقافية والسياسية والمعرفية، أن يختار لنفسه الزاوية التي يريد من خلالها أن ينظر إلى هذا المشروع، ذلك أن تعدد مستويات التفكير داخل المتن الذي يقدمه، وشساعة الفضاء الإشكالي الذي عمل على ترميمه، تجل الباحث في حيرة منهجية من حيث زاوية النظر إلى المشروع، خاصة أننا أمام مشروع يهتم بترميم الكليات وصناعة معمار فكري، يتطلب فحصا عميقا عند قراءته، وحذرا شديدا في التعامل مع نتائجه.

ولذلك تقترح هذه الدراسة مناقشة هادئة لحضور الكفاية المقاصدية في مشروع الجابري، وذلك من خلال منطلق معرفي يقوم على مقدمتين أساسيتين:

الأولى: نعتبر من خلالها "بوجود تلازم تكويني وماهوي بين الفكر العربي الحديث والمسألة السياسية فيه(3)، بما يعنيه ذلك التلازم من اعتبار أن الفكر العربي الحديث ولد مع ولادة الفكر السياسي فيه، بحيث تكاد المقالة السياسية تختصر الفكر العربي وتعبر عنه، ولعل فحص هذا المدخل المنهجي في ضوء مشروع الجابري قد يعيننا في فهم أكبر لهذه المقدمة.

والثانية: نقرر من خلالها بأن معركة تأويل التراث، ومحاولة امتلاكه والسيطرة عليه واحتكاره، من حيث هو رأسمال رمزي، هي في جوهرها معركة تأويل الحاضر وامتلاكه واحتكار صوغه: إنها معركة اجتماعية . سياسية من أجل تحقيق السيطرة المادية..، وتحقيق مركز قوة في معركة السلطة: سلطة المجتمع وسلطة الدولة(4)، وهو الأمر الذي قد يطرح تساؤلات كبيرة حول علاقة العلمي بالإيديولوجي، وحول ممكنات تشكل خطاب "ابستمولوجي" صرف في الفكر العربي الإسلامي.

إن هاتين المقدمتين تأسسان لامتناع المسافة بين السياسي والمعرفي في "بناء المشاريع الفكرية"، وهو الأمر الذي ظل ملازما للجابري في مختلف مسارات تحوله الفكري، الأمر الذي يعبر عنه بوضوح حينما يقرر في إحدى حواراته: إيمانه بالانتقال من ممارسة الثقافة في السياسة في السابق إلى ممارسة السياسة في الثقافة الآن(5).

إن هاتين المقدمتين ستسمحان لنا بالاقتراب أكثر من الأفق الفكري للجابري، خاصة في تناوله للمسألة السلفية فكرا وحركة، وما سيؤسسه على ضوء تناوله من تأسيسات في نظرته للمقاصدية، بحيث تحضر جدليات ومفارقات تستحق الفحص والمسائلة، من قبيل جدليات العقل والنقل، والفقه والعقيدة، والابستيمي والسياسي، وجدلية التراث والحداثة.

سنحاول مكاشفة هاتين الإشكاليات من خلال نقطتين أساسيتين:

الأولى: نحاول أن نبحث من خلالها رؤية الجابري لسلطة السلف وموقفه من التيار السلفي، لنقف عند حدود الموقف من خلال جدلية الحركة والفكر وما يرتبط بها من محددات إيديولوجية عملية لدى الجابري.

الثانية: نتوقف من خلالها عند تصور الجابري للمقاصد، ونحاول أن نفهم السياق الإشكالي للاجتهاد المقاصدي الذي يطرحه.

ومن نافلة القول أن كسب رهانات هذه الدراسة تتوقف على المقاربة التي سنعتمدها، والتي تنطلق من محاولة تركيب النصوص التي يقدمها الجابري حول الإشكاليات التي نهتم بها هنا، كما سنعمل على مقارنة هذه النصوص وربطها بسياق الإشكالية العامة التي تؤطر مشروع الجابري، وفي نفس الوقت الأبعاد العملية المرتبطة بها والتي تندرج أساسا ضمن التدافع المذهبي بين التيار الحداثي التقدمي والحركة الإسلامية الإصلاحية بالمغرب.

1. تجاوز سلطة السلف بين ثقل التاريخ وحاجة الإبستمولوجيا!!

الحلقة الأولى

لننطلق من تساؤل أولي في هذا المستوى من التحليل لتجريب مدى صحة المقدمة الأولى بمثابة فرضية أصلية: هل التفكير في تجاوز سلطة السلف (سلطة اللفظ وسلطة الأصل وسلطة التجويز) بما تشكله هذه الخلاصة من أهمية في الفضاء الإبستمولوجي "لبنية العقل العربي"، هو تفكير أصلي، أم أن واقع استبداد السلف (فقهاء العصر) المعرفي والسياسي الذي يؤطر الممارسة السياسية في المجال التداولي العربي الإسلامي!! .كما يتصور ذلك الجابري . هو الذي أسس لتلك الخلاصة وللاختيارات الإبستمولوجية المتعلقة بها؟

إن المحاذير الإبستمولوجية التي تلف هذا السؤال تفرض علينا مقاربة الموضوع من زاوية مختلفة؛ وذلك من خلال البحث في منطق الجابري لتجاوز "سلطة السلف" والتأسيس لاجتهاد في الشريعة حقيق بأن يسهم في تجديد الفكر الإسلامي وتفجير عطاءاته في الواقع.

1 . فكرة الإجماع واستحضار علال الفاسي في المحاججة:

في هذا المحور نسعى إلى إبراز أبعاد وخلفيات الحضور الملفت للانتباه لأحد نصوص الاستاذ علال الفاسي في كتاب "بنية العقل العربي"، ومن ذلك سنحاول الإجابة عن سؤال مفصلي:

لماذا يقبل الجابري السلفية/ الحركة ويرفض السلفية/ الفكر، على ضوء موقفه من قضية الإجماع؟؟

الملفت للانتباه في كتاب "البنية" هو أن يستحضر علال الفاسي(6) معتبرا إياه من أبرز رجال "السلفية الجديدة" في المغرب ليحتج به من خلال مقتطف من مؤلفه الذائع الصيت "مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها" لتأكيد النتائج السياسية لفكرة الإجماع اتي يقرر فيها الجابري "أن كل المناقشات والخلافات والاعتراضات التي عرفها تاريخ الفقه الإسلامي حول "الإجماع" كانت نتيجتها الملموسة، ولربما الوحيدة، هي تمييع فكرة الإجماع وبالتالي إقرار الاستبداد"!!.

غير أن الجابري إذ يقدم هذه القراءة السياسية بعد مسار طويل من التحليل الإبستمولوجي الذي يحاول مكاشفة الأصول المؤسسة للإجماع في الثقافة العربية الإسلامية، لم يتوانى في تأكيد مقبولية هذه القراءة من ناحية التاريخ، وفي نفس الوقت فإنه لا ينفك يزيح عنه "تهمة" التأويل السياسي من خلال عودته إلى التذكير بمهمة الباحث الإبستمولوجي التي تتعدى حدود القبول، لتصل إلى مستوى التساؤل والاستنتاج من اجل تكوين قراءة خاصة به تستجيب لاهتماماته.

وهنا يؤكد الجابري بأن "تمييع" فكرة الإجماع لفائدة الاستبداد في "الحاضر"، حاضر الفقهاء في كل عصر وجيل، "قد جعل الأنظار تتجه ب "الإجماع" إلى الماضي، أي إلى "السلف" لتجعل منه ليس فقط المؤسس "للإجماع كأصل"، بل أيضا ل"المدينة الفاضلة" التي مورس فيها وحدها، مدينة "السلف الصالح"، والنتيجة هي استبداد "مدينة السلف" هذه بعقول الفقهاء[...]مما أضاف إلى الاستبداد الجائر القائم في "الحاضر" استبدادا آخر "فاضلا" ماضيا، فكان الاستبداد الذي عانى منه العقل البياني حسب الجابري استبدادين: استبداد الحكام السياسية واستبداد السلف بالمعرفة"(7)!!.

وفي هذا المستوى من التحليل يحق لنا ان نتسائل، كيف يستحضر "الباحث الاستيمولوجي" (أي الجابري) نصا لا شك أنه محكوم بهواجس الصراع السياسي الذي كان قائما بين النظام السياسي المغربي والحركة الوطنية في شخص حزب الاستقلال الذي يقوده علال الفاسي في سياق منافسة قوية حول السلطة؟؟ ألا يعتبر ذلك انشغالا بسلطة الحاضر أكثر من الاشتغال المعرفي الصميمي بالماضي التراثي؟؟ ثم أ لا يدل ذلك على نزوع في "المقاربة السياسية" واضح في هذا المثال يرتفع عن المقاربة الابستمولوجية التي ألزم الجابري نفسه بمعانقتها؟؟

فمما لا شك فيه أن مفهوم الإجماع المؤسس على سلطة السلف في المراحل السابقة من التاريخ السياسي الإسلامي هو نفسه المفهوم الذي يقدمه علال الفاسي، وهو ما يجعل من استدعاء نص علال الفاسي مثيرا

للتساؤل، فهل يتصل ذلك بجهود الجابري في محاولته إعطاء بعد واقعي وراهني لمشروعه الفكري، بما يؤكد طغيان سلطة الحاضر السياسي في مقاربة الجابري للماضي السياسي (=ومن هنا أهمية المدخل التراثي في القراءة والتأويل)؟!.

قد يبدو هذا إذا اعتمدنا منطق الجابري في القراءة-أي توسط الكاتب لا الكتاب في عملية الفهم-أكثر وضوحا في سياق النقاشات التي قدمها الأستاذ الجابري حول الفكر السلفي خارج نص "البنية".

لقد أكد الجابري غير ما مرة تعلقه بالتراث وعدم مجافاته للفكر السلفي، فهو عكس الكثير من المفكرين "الحداثيين" لا يؤمن بدعوى أن الفكر السلفي" خطير" إلى درجة اعتباره عائقا أمام تحقيقنا للحداثة المنشودة والدعوة إلى اجتثاثه من محيطها، كما أنه يؤكد في مناسبات عدة بأن "الفكر السلفي في الوطن العربي ليس فكرا وافدا طارئا"، بل هو عميق الأصول متشعب الجذور ، وأنه وجه من وجوه تراثنا، بل لعله أبرز هذه الوجوه في الوقت الحاضر"، مما ينجم عنه هذا الأمر "أن الرفض الميكانيكي للفكر السلفي، ينطوي شئنا ام أبينا، على رفض مماثل للتراث كله"(8).

إن الجابري هنا يعادل الموقف من الفكر السلفي بالموقف من التراث، بحيث يطرح التساؤل، هل المراهنة هنا على التراث هي مراهنة ابستيمولوجية أم هي تفاعل في الموقف مع اتجاه فكري له جذوره الفكرية في التاريخ الاسلامي؟

2 . الموقف من السلفية بين الفكر والحركة:

إن موقف الأستاذ الجابري من الفكر السلفي ينسجم أيضا مع موقفه من الحركة السلفية عامة، وسلفية المغرب بالخصوص، إذ هو يعتبر أن "السلفية في المغرب قد اتجهت نحو الاندماج في الحركة الوطنية وتبني أهدافها التحديثية وانتهت بالذوبان فيها"(9)، كما يؤكد أن "الوطنية المناضلة إما خرجت من جوف السلفية تماما مثلما أن السلفية انتشرت في جسم المجتمع وتغلبت على الطرقية، خصمها الديني، باندماجها في الحركة الوطنية ورفعها لراية النضال ضد المستعمر وأعوانه وعملائه(10).

لكن كيف نفهم رفض الجابري لما يسميه "سلطة السلف" أي استلهام نموذج "السلف الصالح" من أجل إعادة بناء الذات، وفي نفس الوقت قبوله بالحركة السلفية كأحد مظاهر التجربة التاريخية للأمة، أحد مظاهرها الإصلاحية، بل أحد مظاهر الإصلاح فيها كما يقول؟! وأيهما يبرر التفكير في الآخر، هل هو ثقل التاريخ (تاريخ الحركة السلفية) أم هو ثقل النتائج الابيستيمولوجية (أزمة منهج التفكير السلفي)؟

إن "السلفية" بالنسبة للجابري وعلى عكس العروي ليست "قرينة الماضوية" و "الرجعية" والإعراض عن التحديث والحداثة [...] بل إنها أحد المظاهر الإصلاحية في التجربة التاريخية للأمة عموما وأحد مفاصل الوطنية المغربية على وجه الخصوص، غير أن منطق الحضارة المعاصرة القائم على مبدأين: العقلانية والنظرة النقدية جعل "السلفية" تفتقد كفايتها وفعاليتها وإجرائيتها(11)، لذلك فالجابري يسعى من هذا المنظور إلى تسديد منطق التفكير السلفي المعاصر، فالمسألة عنده ليست مسألة ما إذا كان الإسلام "صالحا" لكل زمان ومكان كما يتصورالفكر السلفي المعاصر، [...] بل المسألة المطروحة والتي يجب طرحها دائما، هي مسألة ما إذا كان المسلمون اليوم صالحين لزمانهم (أي قادرون على أن يعيشوا عصرهم)، على أن يدشنوا " سيرة جديدة" تكمل "سيرة السلف" القديمة[...]، إن منطق المعاصرة هذا، يستوجب تحيين التجربة التاريخية للأمة بتدشين "عصر الخلف" وليس إعادة إنتاج "عصر السلف"(12)!!.

وقبل أن أنتقل لتبيان السبل التي يقترحها الجابري لتدشين "عصر الخلف" فإن هذه اللحظة من التحليل تسمح لنا بالتأكيد على إحدى الفرضيات الأساسية التي انطلقنا منها، كون أن التفكير في "الإبستيمي" ينطلق من التفكير في العملي عند الجابري أي التأصيل المعرفي للنظر في السياسة، فالحركة السلفية استمرار لمنطق التفكير المؤطر بـ"سلطة السلف"، والجابري هنا لا يعلن رفضه للحركة السلفية بما هي واقع له مبرراته التاريخية ومشروعيته النضالية والمجتمعية، وفي نفس الوقت يدعو إلى تجاوز سلطة "السلف" أو "مدنية السلف" أو "سيرة السلف"؟ ترى لماذا هذا التناقض؟ وكيف يمكن تفسيره؟ هل هو نتيجة عدم الحسم المرجعي عند الجابري، وعدم إيمانه بالتفكير بمنطق "الجزر الفكرية"؟ وبالتالي الانسجام مع المفهوم الذي ظل يدعو له طويلا، أي الكتلة التاريخية ؟أم هي –في النهاية– "تقية" فكرية واضحة؟

قد تكون "التقية" الفكرية خلفية ثاوية في دعوى الجابري لتأسيس كتلة تاريخية(13) تتعبأ داخلها جميع القوى التي من مصلحتها تحقيق التغيير، تلك هي قناعة الجابري التي عبر عنها منذ السبعينيات، فالكتلة التاريخية هي شرط تحقيق طموحات الأمة العربية في "التحرر" و "النهضة" و "التقدم" سواء تعلق الأمر بالديمقراطية أو التنمية، أو بالوحدة[...].

إن ثقل التاريخ، ونماذجية "السلفية المغربية" هي التي جعلت الجابري يتعامل مع نص الأستاذ علال الفاسي،وهو في ذلك يعترف ضمنيا بأسبقية التيار السلفي في وعي التطور الاجتماعي وحاجاته، وبنجاحه المبكر في التقاط أهمية التراث في الحقلين الاجتماعي والسياسي(14)، فالفقه المالكي بالمغرب ركز على فكرة المصلحة العامة التي تجد مجالا واسعا في فقه الإمام مالك وهو سر قوة السلفية المغربية التي استلهمت النظر المصلحي من الإمام مالك، فتأسست بذلك كسلفية فقهية على خلاف السلفية المشرقية التي تعتبر سلفية

عقدية، إضافة إلى أن السلفية المغربية استلهمت "مبدأ المقاصد"، باعتباره منظورا عقلانيا في النظر الأصولي والفقهي.

لكن الجابري يرى أن فكرة المقاصد برزت بصورة واضحة مع ابن رشد في مؤلفاته حول العقيدة بالخصوص، لتتبلور في نظرية متكاملة في الفقه مع الإمام الشاطبي(15)، وعلال الفاسي تبنى اتجاه الشاطبي فبنى اجتهاده الديني على فكرة المقاصد(16).

من هذا المنظور فإن الأستاذ الجابري سيدعو إلى إعادة صياغة الفكر السلفي على أرضية التجديد والاجتهاد، وهو لذلك يستدعي الإمام الشاطبي كرافعة لهذا التجديد الذي يدعو إليه، والذي لا سبيل إليه إلا من داخل التراث نفسه.

ومن هنا تبرز الخلفية النظرية في علاقة السلفية بالنظر المقاصدي، ذلك أن مقاصدية الشاطبي هي تطوير للنظر المصلحي الذي تأسس في الفقه المالكي، وبذلك فهي تشكل مدخلا بالنسبة للجابري، لركوب قطار الحداثة بليونة، من خلال اعتبارها فرصة للتحرر من النص عبر تحكيم المقاصد بوصفها مصالح.

وهو ما قد يدل على أن المقاصد حسب هذا النظر تشرع للعقل على حساب العقل دون أن تخلق الصدمة التي خلقتها الفلسفة، بتحويل المسألة من مسألة عقدية إلى اعتباره مسألة فقهية.

وعليه، سيتقرر نجاح الشاطبي في ما فشل فيه ابن رشد عند الجابري.

فكيف يحضر الشاطبي في متن الجابري، هل هو مدخل للتجديد في الفكر السلفي فقط؟ أم هو دعامة أساسية لتجديد الفكر والممارسة الإسلاميين معا؟ أية مراهنة للجابري على الكفاية المقاصدية كما عبر عنها الشاطبي؟

2. حضور المقاصدية في مشروع الجابري بناء أم التواء!!

لقد أصبح "مبحث" المقاصد منذ أن أحدث كتاب الموافقات(1884) للإمام الشاطبي، تلك الطفرة النوعية في الفكر الإسلامي، بعد تراكمات نظرية متح الشاطبي معالمها الكبرى من المذهب المالكي، ومن اجتهادات العز بن عبد السلام، والإمام الجويني، وأيضا الإمام الغزالي، حين نظم الشاطبي هذا التراكم وصاغه وفق نظام فكري جديد سمح بإخراج الأمة من دائرة التفكير الاستعادي ل"الماسبق". ومع هذا "الفتح" المعرفي والمنهجي صارت المقاصد من أهم المباحث التي دخلت المجال الفكري الإسلامي المعاصر بليونة شديدة، حتى صار الكثيرون يتحدثون عن هذا "المبحث" ولو لم يبلغوا مستوى مقدرا في ضبط سياقه المعرفي، أو وضعه

الابستمولوجي في دائرة العلوم الإسلامية، وربما اكتفى البعض الآخر من الباحثين في ربط المقاصد بالشاطبي أو بابن عاشور واستعادة ما كتبوه، بالارتقاء به إلى مستوى "العلم الجديد"، فتوقف عندهم الاشتغال بالموضوع من ناحية البناء الابستمولوجي والمعرفي.

والحاصل، أن هذا "مبحث" يطرح إشكاليات جمة في الأدب الفكري العربي الإسلامي، وذلك من جهة المصطلح أولا، حيث تثار علاقة المقاصد بالمصالح، وأيضا من جهة المقاصد في علاقتها بعلم أصول الفقه، وهل هي مكملة لهذا العلم أم بديلة عنه، وكذا وبشكل أساسي يثار السؤال حول الإطار الابستمولوجي الحاكم لهذا "المبحث" المعرفي، من حيث قواعده ومبادئه وقوانينه ومفاهيمه...

وقد خاض العديد من أهل الفكر والنظر في عصرنا متناولين هذا المبحث بالاشتغال، حيث ركز بعضهم على التأسيس المعرفي لهذا العلم، وأراد بعضهم تطوير بناءه المنهجي لتكون آلية فعالة في الاجتهاد، في حين أسرع البعض من أهل الفكر في تقرير مقاصد جديدة تصوروها على منوال ما يقتضيه "منطق المعاصرة".

ونحن هنا سنحاول أن نفحص أحد اتجاهات هذا الخيار الأخير، منبهين إلى مخاطر "الاقتراح العلمي" في غياب الضوابط المنهجية والمعرفية الناظمة للاشتغال.

إن محاولتنا كما قلنا في البداية تتجه صوب البحث في طبيعة حضور "مبحث" المقاصد عند الجابري، اهتماما واشتغالا ووضعا!!

يؤكد الجابري "أن السياسة كانت تمارس في الدين على مستوى العقيدة، أما اليوم فهي تمارس على مستوى الشريعة"(17)، ولذلك "فإن التيارات الإسلامية المتطرفة ستنسحب من الساحة عندما يقوم وسط الاتجاه السلفي المعاصر رجال يقومون بمهمة إعادة بناء علم الشريعة (الفقه) [...] أي إعادة بناء منهجية التفكير في الشريعة انطلاقا من مقدمات جديدة و"مقاصد" معاصرة(18)، ذلك. إذن هو "التجديد الحقيقي المطلوب لإيجاد الحلول العملية لما يطرحه علينا عصرنا من قضايا لم يعرفها ماضينا[...]"(19)!!.

فكيف إذن يمكن استثمار "مقاصدية" الشاطبي في التأسيس لمطلب "تأصيل الأصول" وبناء الاجتهاد والتجديد المطلوبين على منهج التفكير العقلاني؟

من الواضح أن الجابري لم يفصل القول في سبل استثمار المنهجية المقاصدية التي وضع أسسها الإمام الشاطبي، يظهر هذا على الأقل من خلال الحضور الباهت للشاطبي في مؤلف "بنية العقل العربي" حين يعرض الجابري

للاتجاه الفكري التجديدي في المغرب والأندلس(20)، فقد عرض لنظرية المقاصد بشكل عابر ولم يبين المعالم الكبرى للنقلة الفكرية التي أسس لها الشاطبي في التفكير الأصولي، ولعل ذلك يرجع إلى عاملين أساسيين نستخلصهما من مناقشات الجابري حول الشاطبي؛ العامل الأول قصدي، ويتمثل في أن الاشتغال بفكر الشاطبي يتطلب الانخراط في مشروع إصلاحي ديني كبير، والجابري يؤكد أن ذلك ليس مقصدا عنده، والعامل الثاني معرفي، و يتمثل في أن الاشتغال بفكر الشاطبي يتطلب الاطلاع على المحاولات السابقة كلها، أي الانقطاع له_(21).

إذن فليس للجابري لا دافع داخلي (قصدي) ولا علمي (معرفي) لإنتاج مقالة إصلاحية، وهو لذلك سيتجه لبناء مشروع ابن رشد والتفصيل في مقولاته بالتأصيل والترجمة، غير أنه سلك مسلكا لا ينسجم مع هذا التصور من جهتين، نفصل القول فيهما فيما يلي.

أ ـ ابن رشد والمقاصد:

ذهب الجابري إلى تأكيد أسبقية ابن رشد في بناء المقاصدية، منطلقا من قولة لابن رشد في كتابه "فصل المقال" تؤكد "أن مقصود الشرع، إنما هو تعليم العلم الحق، والعمل الحق [...]" ليبين أن الشاطبي قد أخذ هذه الفكرة عن ابن رشد الذي وظفها في مجال العقيدة، ونقلها إلى مجال الأصول"(22).

وهنا سيسقط الجابري في ازدواجية غير مبررة من الناحية المعرفية(23)، فهو –كما يرى طرابيشي– حينما سيعرض موقفه من الشاطبي يعتبره ناقدا للعقل العربي وأحد أقطاب المدرسة البرهانية مع كيل الثناء له بالتساوي بجميع ممثلي المشروع الثقافي الأندلسي المغربي، وهو في ذلك يساوي في الرتبة الشاطبي بابن رشد وابن خلدون ويعتبره قمة ما وصل إليه العقل العربي في ميدان الأصول، ومن سياق تناول تشريحي لأعمال الشاطبي ينتهي طرابيشي إلى أنه وإن يكن من ريادة في إعادة بناء علم أصول الشريعة فهي تعود إلى الغزالي وليس إلى الشاطبي أو ابن رشد.

ورغم أن الشاطبي يتواقف مع الغزالي، فإن الجابري "يجرم" الغزالي بوصفه مؤسس أزمة العقل في الإسلام في حين يكرم الشاطبي.

إننا نورد تعليق طرابيشي هنا لنبين أن الشاطبي لا يحضر في متن الجابري كمراهنة فكرية أصلية، بل إنه لا يحضر في تصور الجابري إلا ليتجاوز من خلاله أزمة الفكر السلفي (المرجعية التراثية) وذلك بإعادة تأصيل الأصول.

ب . أي اجتهاد للجابري في تطبيق منهجية المقاصد؟

يطرح الجابري محاولة اجتهادية من داخل النظرية المقاصدية، ونتلمس من ذلك أنه يضع تمرينا فكريا ينتظر تلقي الفكر السلفي له والاشتغال على منواله في القضايا التي يعرض لها.

"فإعادة تأصيل الأصول [...] ذلك كان مشروع الإمام الشاطبي صاحب كتاب "الموافقات" الذي حاول فيه إعادة بناء منهجية التفكير الأصولي على أساس اعتبار "المقاصد"، مقاصد الشرع، بعد أن بقيت منذ الشافعي مبنية على "استثمار الألفاظ" و "استنباط العلم" و"اعتماد القياس"(24).

كما أن بناء معقولية الحكم الشرعي على "أسباب النزول"(25)، في إطار اعتبار المصلحة يفتح المجال لبناء معقوليات أخرى عندما يتعلق الأمر "بأسباب نزول أخرى، أي بوضعيات جديدة، وبذلك تتجدد الحياة في الفقه وتتجدد الروح في الاجتهاد وتصبح الشريعة مسايرة للتطور قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان(26).

وبناءا على هذه المقدمات ينطلق الجابري من الأصلين التاليين:

أولا: أن الشريعة وضعت لمصالح العباد في العاجل والآجل معا، وأن مقاصدها بناء على هذا، لا تعدو أن تكون ثلاثة أقسام: ضروريات، وحاجيات، وتحسينيات.

ثانيا: أن "لكل عصر ضرورياته وحاجياته وتكميلياته".

ينطلق من هذين الأصلين ليقرر مصالح جديدة تضاف إلى المصالح التي قررها الفقهاء، أو تتجاوزها بمنطق المعاصرة.

وهذه المقاصد هي كما يلي:

1. بالنسبة للضروريات: – على مستوى حقوق المواطن: الحق في حرية التعبير، حرية الانتماء السياسي، الحق في انتخاب الحاكمين وكل الحقوق الأساسية للمواطن في المجتمع المعاصر(27).

– على مستوى حقوق الأمة العربية: الوحدة العربية، تحرير فلسطين، الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

2. بالنسبة للحاجيات فهي:التنمية، التحرر، قوة ومناعة الأمة العربية.

3. بالنسبة للتحسينيات فهي كثيرة لا تعد ولا تحصى(28).

وهكذا فإن الجابري يرى أنه "عندما ننجح في جعل ضروريات عصرنا جزءا من مقاصد شريعتنا، فإننا سنكون قد عملنا ليس فقط على فتح باب الاجتهاد في وقائع عصرنا المتجددة والمتطورة، بل سنكون أيضا قد بدأنا العمل في تأصيل أصول شريعتنا نفسها بصورة تضمن لها الاستجابة الحية لكل ما يحصل من تغيير أو يطرأ من جديد"(29).

**تركيب ونقد:

وهنا وبغض النظر عن مدى أهمية الاجتهاد الذي يقدمه الجابري من داخل النظرية المقاصدية، من حيث الضبط المنهجي والتعامل الموضوعي مع الكفاية المقاصدية في تجاوز التمركز الإيديولوجي في تقرير مقاصد جديدة ومعاصرة، فإننا نعتبر أن الجابري لا يراهن على المنهجية المقاصدية إلا في المستوى الذي تشكل فيه تحديا أساسيا أمام "الاتجاه الإسلامي" للفكر المعاصر، المطالب في تصور الجابري بإعادة البناء في هذا الأفق وعلى هذا الأساس، إذا هو أراد أن يتجاوز الشعارات العامة التي هي من قبيل "الإسلام هو الحل" إلى حلول عملية للمشاكل التي تطرحها الحياة المعاصرة، حلول إسلامية فعلا، ولكن معاصرة أيضا.

واضح إذن، أن الجابري إذ يندفع في الدعوة إلى تبني العقلانية الرشدية، فإنه يعي تمام الوعي المضاعفات السلبية التي يمكن أن تتمخض عن تطبيق الفلسفة على المواضيع الفقهية، ويدل حرصه على وضع حدود للمجال العقلاني على رغبة في عدم الابتعاد عن مرجعيات الإمام الشاطبي، ومراعاة القواعد السلفية التي طالما تحكمت في الإنتاج الفكري المغربي، فضلا عن أنه يريد أن يترك قنوات التواصل مفتوحة بينه وبين الحركة الإسلامية كم يقرر ذلك الدكتور محمد الطوزي(30).

وحاصل القول بأن المراهنة على المقاصدية عند الجابري ليست مراهنة كلية تتقصد الانخراط في برنامج إعادة صياغة وبناء المرجعية الإصلاحية، بل هو تحدي يرتبط بالاتجاه الإسلامي (الأصولي) في الفكر العربي، وتلك الخطوة الأولى عند الجابري لبناء نمط الانتقال نحو الحداثة في الفكر العربي، من خلال تجاوز منطق الاغتراب في الماضي، وذلك باستدعاء البعد الديني مع التجديد في حمولاته والتفكير في الإصلاح في أفق الديموقراطية والتفكير العقلاني في الممارسة السياسية، وفي خطوة موالية محاولة التأصيل الحضاري للحداثة داخل المجال التداولي العربي الإسلامي، ومنه التأسيس لفضاء الرأي في العقيدة بدل التعلق المطلق من خلال الاشتغال على النموذج الرشدي.

تلك خطوتان تمضيان في خط واحد، وكأن الحداثة في منطق الجابري يجب أن تمضي مع التراث، والتراث يجب أن يستدعى ليمضي مع الحداثة.

ونحن نؤكد في النهاية أن المشروع الحضاري الجديد لا تتم صياغته إلا في فلسفة جديدة للتاريخ تجعل الوعي بالفكر وعيا للتاريخ من أجل مصلحة الشرع، واعتبار النظر المقاصدي أشبه برؤية "جديدة" للفكر الإسلامي الإصلاحي للعالم الحديث، وهو ما سيسهم في تجاوز منطق "عقل الماضي"، أو منطق القطيعة الكلية معه، ويجنبنا من مثالب توفيقية جديدة تعيد إنتاج الإجابة النهضوية الأولى.

1- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، طبعة مركز دراسات الوحدة العربية ،ص564

2ــــــــــــــــــــــــــــ المرجــع الســـابق، ص 569.

3 . انظر للتفصيل في هذه المسالة، أزمة الفكر السياسي العربي (كتاب مشترك بين عبد الإله بلقزيز ورضوان السيد)، منشورات دار الفكر، (دمشق)، ط 1، 2000ن ص 47، وأيضا، علي أومليل: الإصلاحية العربية والدولة العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1985.

4 . أنظر: محمد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ص.137، 145.

5 . سلسلة مواقف، ع 20، ص 94.

6 . محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، الصفحات 133-135.

7 . المرجع السابق، ص 135.

8 . محمد عابد الجابري، مع الأستاذ عبد الله العروي في مشروعه الإيديولوجي: مواقف العدد4

9 . يعتبر الجابري أنه ينتمي في المغرب، إلى جيل مخضرم نشأ في حضن الحركة الوطنية التي كانت حركة توظف التراث من اجل مقاومة المستعمر وفي نفس الوقت حركة تحديثية. لقد عاش الجابري كما يذكر الحداثة والأصالة والدفاع عنهما كشيئين غير متناقضين" سلسلة مواقف، العدد 34، ص:84.

10 . محمد عابد الجابري، (وجهة نظر...) مرجع سابق،ص:42-43.

11 . محمد عابد الجابري (وجهة نظر...) مرجع سابق، ص:44-45.

12 . المرجع السابق، ص:45

13 . أن معضلة الفكر العربي يقرر الأستاذ محمد مالكي هي عدم القدرة على التفكير انطلاقا من أرضية مشتركة، فبقدر ما كان الإجماع حل سؤال "التأخر"، كان التباعد واضحا وبينا بخصوص "سؤال ما العمل"، وذلك راجع –حسب الأستاذ المالكي– إلى كون البناء خلافا للنقد، عملية مفتوحة على الاجتهاد واختلاف النظر وتباين المراحل والاستراتيجيات: أنظر محمد المالكي "محمد جابر الأنصاري والاستقلال التاريخي للذات العربية" دراسة نشرت في كتاب تحت عنوان "الأنصاري وسوسيولوجيا الأزمة ثلاث وجهات نظر (دراسات عربية تباينية في فكر محمد جابر الأنصاري)، الطبعة العربية الأولى، 2000، ص:98.

14 . عبد الإلاه بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 21، سنة 2001، ص94.

15 . محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، العدد 32، ص 75-76.

16 . المرجع السابق، ص 76.

17 . محمد عابد الجابري، (وجهة نظر)، مرجع سابق، ص 51.

18 . نفسه ص 53.

19. نفسه، ص 40.

20. لم تتجاوز عدد الصفحات التي خصصها الجابري لعرض أطروحة الشاطبي أكثر من عشر صفحات في كتاب البنية (من الصفحة 538 إلى الصفحة 548).

21 . يعتبر الجابري أن آثار الشاطبي من الناحية التاريخية، بقيت حاضرة في الفقه المغربي كله، إن لم يكن على مستوى "علم الأصول" فحضوره ملموس على مستوى الفقه العملي، أما على المستوى العربي فقد كان الشيخ محمد عبده هو الذي نبه إليه... واستفاد من محاولته التجديدية، ثم علال الفاسي الذي أخذ منه في كتابه "مقاصد الشريعة الإسلامية" موافق العدد 34، ص 69-70.

22 . محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص 554. يرد الدكتور أحمد الريسوني على هذه الأطروحة بالتأكيد على مسألتين هما:

– أن خطاب الشاطبي حول مقاصد الشريعة لم يكن جديدا كل الجدة، بل إن لها جذورا قوية في التراث الفقهي الإسلامي الضخم.

– أن الشاطبي عندما يذكر ابن رشد فهو لا يقصد ابن رشد الحفيدن بل المقصود هو ابن رشد الجد أي الالفقيه الأندلسي. انظر الدكتور أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. الطبعة الأولى، دار الأمان المغرب 1990 ص 303.

23 . انظر جورج طرابيشي نقد العقل العربي، وحدة العقل العربي الإسلامي، دار الساقي بيروت 2002.

24 . محمد عابد الجابري (وجهة نظر...)، مرجع سابق، ص 59.

25 . المقصود عند الجابري ليس "علم أسباب النزول "الذي يتفرع عن علوم القرآن، بل المقصود هو "الوضعية الاجتماعية التي اقتضت نوعا من المصلحة وطريقة معينة في مراعاتها".

26 . المرجع السابق ص 63.

27- يتساءل الجابري بعد أن يعرض للمعالم الكبرى لنظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي: لماذا لا يكون المسلمون الباعثون والمؤصلون تأصيلا جديدا ل"الابستمولوجيا الحقوقية" التي كانت من أولى العلوم العربية الإسلامية نشأة، (علم أصول الفقه)، مادام الغرب يسعى إلى بناء هذا العلم؟ (انظر بنية العقل العربي، ص 570).

28 . تم الاعتماد على أفكار الجابري –في هذا الباب– التي عرض لها في كتابه "وجهة نظر..." مرجع سابق، ص 68-72.

29 . محمد عابد الجابري، وجهة نظر...، مرجع سابق ص 72.

30 . أنظر: محمد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ص.137، 145.